

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المستوى: الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

قسم العلوم الاقتصادية

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس: الاقتصاد النقدي المعمق

الجزء الأول: (06 ن)

برر باختصار صحة العبارات الآتية:

- 1- إن قيام النقود بوظيفتي مخزن للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة، لا يتسم بالصفة المطلقة (وظيفة غير كاملة)، نظرا لأن قيمة النقود في حد ذاتها تتغير عبر الزمن، أي تأكل قيمتها الحقيقية بسبب التضخم. (1ن)
- 2- تعتبر مقابلات الكتلة النقدية التزاما على عاتق المؤسسات المصدرة لها، وتتجسد في عمليات حقيقية ينتج عنها خلق النقود أو تدميرها:
- العمليات التي يترتب عنها خلق للنقود: دخول الذهب والعملات الأجنبية إلى البنك المركزي، منح القروض من طرف البنوك إلى المشروعات والأفراد والخزينة العمومية... الخ. (1ن)
- العمليات التي يترتب عنها تدمير للنقود: خروج الذهب والعملات الأجنبية، تسديد الوحدات الاقتصادية لالتزاماتها اتجاه البنوك، استرجاع الخزينة العمومية لسنداتنا بعد انتهاء أجل استحقاقها. (1ن)
- 3- تختلف أدوات السياسة النقدية التقليدية عن نظيرتها الغير تقليدية، حيث تعتمد السياسة النقدية التقليدية على كل من: معدل الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة. (1ن) بينما تتمثل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في: سياسة التيسير الكمي، أسعار الفائدة الصفرية وحرب العملات. (1ن)
- 4- تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير النقدية، غير أن هذا النوع من المؤسسات يعمل بدورة استغلال عكسية، باعتبار أن هذا النوع من الشركات يقوم بتحصيل الإيرادات أولا والمتمثلة في أقساط التأمين، وفي المرحلة الثانية يتم تعويض المؤمنين في حالة حوث الأخطار المؤمن عليها والتي تعتبر بالنسبة إليها تكاليف أو نفقات. (1ن)

الجزء الثاني: (06 ن)

1- $M = f(P, Rb, Re, 1/P \cdot dp/dt, w, u)$ هذه المعادلة تمثل دالة الطلب على النقود عند فريدمان

(المدرسة النقدية المعاصرة) أو دالة الطلب على الثروة. (1,5ن)

- 2- حيث: (P) النقود في شكلها السائل، (Rb) السندات، (Re) الأسهم، $(1/P \cdot dp / dt)$ الأصول الطبيعية أو رأس المال المادي، (w) رأس المال البشري، (u) الأذواق أو ترتيب الأفضليات. (3ن)
- 3- يقصد فريدمان بالدخل الدائم: العوائد المنتظرة لكل مكون من مكونات الثروة أو دوافع الطلب على النقود. (1,5ن)

الجزء الثالث: (08 ن)

- يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية ذات تأثيرات متباينة على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، ومنها النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، وبالتالي فهو يؤثر على حافز الادخار وكذا على إنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، (2ن) بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن التوقع حول ارتفاع الأسعار لفترة معينة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وبالتالي تنخفض نسبة البطالة. (2ن)

- تعد السياسة النقدية أكثر فعالية في مكافحة التضخم مقارنة بالسياسة المالية، باعتبار أدوات السياسة النقدية أكثر سرعة ومرونة، (1ن) حيث أن سحب السيولة عبر تدخل المصرف المركزي سوف يؤدي مباشرة لتخفيض عرض النقود الذي يؤدي بدوره لرفع سعر الفائدة وتخفيض الطلب الاستثماري أو حتى الطلب الاستهلاكي إذا كان يعتمد على القروض مما يخفض الأسعار تدريجياً ويتوقف التضخم. (1ن)

- تعاني العديد من الدول النامية (ومنها الجزائر) من عدم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك لعدة أسباب أهمها: (2ن)

- عدم استقلالية البنك المركزي في وضع أهداف السياسة النقدية؛
- عدم تطور واتساع السوقين النقدية وسوق رأس المال؛
- عد تطور الجهاز المصرفي (البنوك المركزية) نتيجة غياب المنافسة، انتشار البيروقراطية... (سيطرة القطاع العام)؛
- غياب الثقافة المصرفية وانتشار ظاهرة التسرب النقدي (عدم الثقة في الجهاز المصرفي والنظام ككل)؛
- غياب التنسيق بين السياسة النقدية وباقي السياسات الاقتصادية (خاصة السياسة المالية)، لتحقيق الاستقرار النقدي.